

DIRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات



أبرز ما نشرته مراكز الأبحاث العالمية
في النصف الأول من

كانون الثاني/يناير 2021

● المحتوى لا يعبر بالضرورة عن رأي وتوجهات المركز

فهرس العناوين

- 1 معهد الشرق الأوسط:
الولايات المتحدة والخليج: محاصرون في الفترة الانتقالية؟
- 2 INSS:
ارتفاع درجات الحرارة وازدياد المخاطر: تغير المناخ والأمن القومي الإسرائيلي
- 3 تشاتام هاوس:
أزمة قطر: بداية للنهاية؟
- 5 مركز ويلسون:
رفع الحصار الخليجي عن قطر: آخر انتصار دبلوماسي لترامب في الشرق الأوسط،
الفضل (جزئياً) للرئيس المنتخب بايدن
- 6 مركز القدس للشؤون العامة:
إيران تُظهر قوتها للضغط على بايدن للتوصل إلى اتفاق. لكن إيران في الواقع
في مأزق، وهذا يجب استغلاله
- 7 INSS:
السياسة الإسرائيلية تجاه إيران مقابل إدارة بايدن
- 8 INSS:
العودة إلى الاتفاق النووي: التداعيات على إسرائيل
- 9 CSIS:
المساعدة على الاستقرار وسط المنافسة الجيوسياسية: دراسة حالة لشرق سوريا
- 10 معهد الشرق الأوسط:
التعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا في الشرق الأوسط: رئيس جديد، بداية جديدة؟

نشر معهد الشرق الأوسط مقالاً عن الولايات المتحدة والخليج في الفترة الانتقالية، جاء فيه:



● مثل الولايات المتحدة. المحاصرة في المرحلة الانتقالية من السيادة العالمية، فإن العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي وإيران عالقة في المواجهة. إذ يتطلب الخروج من هذا المأزق إعادة انخراط الولايات المتحدة بشكل حاسم في شؤون الخليج بقيادة دبلوماسية قوية ومستمرة تعزز المصالحة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتدعم الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التنافس الاستراتيجي السعودي الإيراني.

● من المؤكد أن الأولوية القصوى عند تسلم إدارة بايدن المنصب ستكون إدارة جائحة كوفيد-19 والانتعاش الاقتصادي. لهذا السبب وغيره، سيكون من غير الحكمة توقع "نتائج" خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجديد. لكن سيكون من غير الحكمة أيضاً افتراض أن فريق السياسة الخارجية والأمن القومي لبایدن سيظل خاملاً.

● العقوبات متعددة الطبقات ضد إيران ومعارضة الكونجرس لإزالتها، وإن لم تكن مستعصية، حوصرت في الإدارة القادمة. في المقابل، اتفاقيات أبراهام ودبلوماسية جاريد كوشنر لتسهيل التقارب السعودي القطري ساعدت في تقريب شركاء أمريكا الإقليميين من بعضهم البعض - وهو أساس يمكن أن يكون مفيداً كمقدمة نهائية لأشكال مرنة و مخصصة من التعاون مع إيران كضمان إضافي ضد السلوك الإيراني الضار، ولكنه يأتي بنتائج عكسية إذا تم اعتباره بمثابة "جبهة موحدة واسعة" معادية بشدة لإيران.

● هناك حاجة ملحة لمشاركة أمريكية متجددة وإعادة صياغة دورها في شؤون الخليج. تتمثل الخطوات الأولية للولايات المتحدة في الاعتراف ليس فقط بقيودها ولكن بالقوة والنفوذ الذي ما زالت تمتلكه. في الواقع، يمكن خدمة المصالح الأمريكية بشكل أفضل وتحسين فرص تعزيز الخليج بشكل ملحوظ إذا استثمرت الولايات المتحدة نفس الوقت والطاقة في ممارسة الدبلوماسية الوقائية كما كرست مؤخراً للدبلوماسية القسرية.

● من المستبعد أن تتبع الإدارة القادمة هذا المسار. إذا اتبعته، ستكون الولايات المتحدة قد أحرزت بعض التقدم في استعادة مصداقيتها، ووضع القواعد الأساسية لنموذج شراكة أمنية جديد، وكذلك في إعادة تأسيس نفسها وإعادة تسميتها كنوع جديد من القادة العالميين.

نشر INSS مقالاً عن تأثير تغير المناخ على الأمن القومي الإسرائيلي وجاء فيه:



- يعد الشرق الأوسط من أكثر المناطق عرضة لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة، ونقص المياه وبالتالي الغذاء، وارتفاع منسوب مياه البحر، وزيادة تواتر وشدة الأحوال الجوية القاسية.
- قد تؤدي هذه التغييرات إلى تفاقم عدم الاستقرار الإقليمي، وتؤدي إلى الهجرة الجماعية للاجئين، وتهيئة ظروف مريحة للمنظمات الإرهابية.
- إلى جانب التأثيرات على الاستقرار الجيوسياسي الإقليمي، والتي يمكن أن تصبح تحدياً أمنياً لإسرائيل، فإن لتغير المناخ أيضاً تداعيات مباشرة على البنية التحتية والمعدات وأنظمة الدفاع والأسلحة، فضلاً عن صحة ومستوى استعداد العناصر العسكريين والأمنيين.
- لمعالجة تداعيات تغير المناخ على أمنها القومي، يجب على إسرائيل دمج الموضوع في أجندة وخطاب الأمن القومي الأساسي، بما في ذلك من خلال تسهيل الحوار بين خبراء المناخ والأمن؛ دمج تأثيرات المناخ في سيناريوهات المخاطر؛ وحساب التأثيرات المناخية في الميزانيات والتخطيط.

نشر نشاتام هاوس مقالاً عن بداية نهاية أزمة قطر وجاء فيه:

شهد الخامس من يناير 2021 البداية الرسمية لنهاية أزمة قطر التي استمرت ثلاث سنوات ونصف. اجتمع قادة دول مجلس التعاون الخليجي، بمن فيهم أمير قطر تميم وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في القمة الخليجية الواحدة والأربعين في العلا بالمملكة العربية السعودية حيث وقعوا اتفاقية "الأمن والاستقرار".

الأسباب الكامنة وراء الحصار

تعود جذور الأزمة إلى انتفاضات الربيع العربي عام 2011 التي جلبت الاحتجاجات إلى البحرين وشهدت سقوط مستبدين عرب لفترة طويلة مثل مصر حسني مبارك، مما تسبب في قلق عميق من تأثير الدومينو الخليجي. دعم قطر المبكر لجماعة الإخوان المسلمين المصرية والتغطية الإعلامية المشجعة لقناة الجزيرة، أدى إلى زيادة التوترات.

عندما سحبت الرباعية سفراءها وقطعت العلاقات مع الدوحة، أصبح عام 2014 مقدمة لعام 2017. ثم تم حل الأزمة نظرياً من خلال القبول الجماعي بعدم التدخل الموقع في اتفاقية الرياض. لكن من الناحية العملية، استمرت التوترات بالتصاعد في المجموعة، وتراجعت مرة أخرى في حصار عام 2017.



نشر تشاتام هاوس مقالاً عن بداية نهاية أزمة قطر وجاء فيه:

خطوة نحو المصالحة

بدأت المملكة العربية السعودية في الإشارة منذ عام 2019 إلى أن المصالحة مع الدوحة كانت على جدول أعمالها. في الواقع مهدت الطريق، حيث ضمت ببطء الإمارات والبحرين ومصر. وسعيًا إلى إصلاح الصدع وتحسين صورتها الدولية الفاسدة بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي، يُنظر إلى حل الأزمة أيضاً على أنه طريق لمعالجة مأزق في اليمن وغياب وحدة مجلس التعاون الخليجي في مواجهة إيران.

يُعتقد أيضاً أن التعيين القادم لإدارة بايدن التي تخطط لاتباع نهج إقليمي أكثر توازناً هو الدافع وراء المصالحة. وإدراكاً لنوايا بايدن بالعودة إلى الاتفاق النووي الإيراني، يُنظر إلى وحدة دول مجلس التعاون الخليجي على أنها ضرورية للبدء على أساس قوي مع واشنطن.

حكاية تحذيرية

مع ذلك، ينبغي أن توفر تجارب عامي 2014 و 2017 لدول مجلس التعاون الخليجي قصة تحذيرية. لقد سلطت الأزمة الضوء على التوترات والمنافسة والانقسامات داخل الكتلة. في الوقت الحالي، يبدو أن المطالب الـ 13 قد تم إلغاؤها جانباً.

وعلى الرغم من عدم الإعلان عن هذه القضايا بعد، فمن المتوقع أن تناقش في اجتماعات ثنائية بين الدوحة وكل دولة من دول الرباعية. من الصعب أن نرى كيف سيؤدي مسار حل النزاع هذا إلى تحولات في علاقات الدوحة مع طهران أو أنقرة أو رؤية أي إعادة توزيع للدعم بعيداً عن الجماعات الإسلامية السياسية.

خلال الحصار، كانت الكويت وعمان قلقين بشكل متزايد بشأن نشاط الرباعية. أدت الرؤى

الاقتصادية وخطط التنويع إلى زيادة المنافسة بين دول مجلس التعاون الخليجي. رغم التحفيز على وحدة دول مجلس التعاون الخليجي، حافظت كل دولة على استراتيجيتها الفردية الخاصة بإيران، مما يجعل الاستراتيجية المشتركة بعيدة المنال.

كما لا تزال الانقسامات الأيديولوجية حول دور جماعة الإخوان المسلمين وأهميتها قائمة، بينما تضيف اتفاقيات ابراهام طبقة تعقيدية إضافية على بناء الوحدة.



نشر مركز ويلسون مقالاً عن الدور الأمريكي في رفع الحصار الخليجي عن قطر وجاء فيه:

لم يتم حل أي من القضايا الأساسية التي تسببت في حصار قطر لعام 2017. كما لم يتم تلبية أي من المطالب الـ 13 الموضوعة لرفعها. لا يزال الهدف الأساسي لإدارة ترامب المتمثل في إنهاء نزاع دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء جبهة عربية موحدة ضد إيران في الخليج العربي بعيد المنال.

ظل ترامب وصهره جاريد كوشنر و وزير الخارجية مايك بومبيو يضغطون باستمرار لأكثر من عام لإنهاء الحصار المفروض على قطر، حيث يوجد مقر القيادة المركزية الأمريكية في قاعدة العديد الجوية. كما سعوا إلى إنهاء الفوضى داخل دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تقديم جبهة خليجية عربية موحدة ضد إيران وبالتالي زيادة الضغط لإعادة التفاوض على اتفاقية 2015 التي تحد من برنامجها النووي.



بينما دعمت المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات سياسة ترامب المواجهة لإيران، بينما تبنت قطر والكويت وعمان منذ فترة طويلة التسوية ومنع الصراع. سيرحب الثلاثة الآخرون بالتأكيد بخطة بايدن للولايات المتحدة للانضمام إلى الاتفاق النووي الإيراني وتخفيف التوترات مع طهران.

لم يتم نشر تفاصيل اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي. والمعروف حتى الآن أنه سيرفع الحصار، وتنتهي قطر دعواها أمام المحاكم الدولية ضد الدول العربية الأربع التي تدعمه. قد يكون هناك أيضاً اتفاق بين الجانبين لإنهاء حروبهما الدعائية المريرة ضد بعضهما البعض. لكن هناك القليل من الأدلة على أن قطر قد عوقبت من حصار جيرانها لتغيير سياستها الخارجية. بدلاً من ذلك، عمل الحصار في الغالب على تقوية حملة قطر لسياسة خارجية مستقلة عما تمليه المملكة العربية السعودية والإمارات.

يبقى أن نرى ما إذا كان رفع الحصار عن قطر سيساعد في تهدئة عداء بايدن العلني تجاه محمد بن سلمان. هناك العديد من العقبات الأخرى التي تقف في الطريق. من المتوقع أن ينشئ بايدن انفتاحاً دبلوماسياً على إيران، ويعزز بنشاط الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج، ويهدد بتعليق مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى السعودية بسبب حربها في اليمن. يبدو أن علاقة بايدن ومحمد بن سلمان ستواجه بداية صعبة.

نشر مركز القدس للشؤون العامة مقالاً عن كيفية استغلال نقاط ضعف إيران وجاء فيه:

- بدأت إيران تخصيب اليورانيوم إلى مستوى 20%، في انتهاك آخر لالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي، شددت إيران على أن تحركها قابل للتراجع، وأنها مستعدة للعودة إلى التزاماتها إذا عادت الولايات المتحدة إلى الاتفاقية ورفعت العقوبات.
- في الواقع، الوضع مختلف تماماً عن الصورة التي تحاول إيران خلقها. الغرب يستجيب بضعف، لكن لديه الأدوات لمعاقبة نظام آية الله - وعليهم التفكير في استخدامها.
- في ظل الضغط الاقتصادي، يختلف الوضع الإيراني تماماً عن الصورة التي يحاول قادتها تكوينها. تعكس الإجراءات الإيرانية الجديدة المأزق. الضغط الاقتصادي والتطورات الإقليمية - "اتفاقات أبراهام" والمصالحة بين قطر والسعودية - تقلق طهران. إن تسريع التخصيب لجهاز نووي مقلق، لكنه يتطلب تجاوز عتبة خطيرة يمكن بموجبها القيام بعمل عسكري ضد إيران مع استمرار العقوبات الاقتصادية التي يمكن أن تعرض استقرار النظام للخطر.
- الرد المناسب على الخطوة الإيرانية هو توضيح أن أي محاولة للتحرك نحو الحصول على ما يكفي من اليورانيوم المخصب لإنتاج أسلحة نووية ستقابل بصرامة، وفي هذا السياق، "جميع الخيارات مطروحة على الطاولة". في الوقت نفسه، لا بد من استمرار الضغط الاقتصادي لإجبار إيران على قبول اتفاقية جديدة من شأنها أن تمنع بشكل صارم أي احتمال لتخزين أسلحتها النووية، والتي تشمل الرقابة الكاملة في كل مكان وفي جميع الأوقات، ورفع القيود في مدة الاتفاق، وهدم منشأة التخصيب في فوردو، وإدراج صواريخ باليستية في الاتفاق.

- احتمالية حدوث مثل هذا النوع من السيناريو في إدارة بايدن ليست كبيرة، لكن إذا اختارت هذا



المسار، فسيكون لدى الرئيس الجديد فرصة جيدة لإجبار إيران على القبول باتفاقية جديدة. يمكن لسياسة بايدن أن تتوقع تعاوناً أوروبياً ودعمًا عربياً وإسرائيلياً، ولا يمكن لإيران أن تقدمه على أنه عدو لدود لطهران كما حاولت أن تفعل مع سابقه. في المستقبل القريب، من الممكن حدوث تصعيد خلال الأيام الأخيرة لترامب في منصبه إذا تجرأت إيران على اتخاذ إجراءات ضد المصالح الأمريكية.

نشر INSS مقالاً عن سياسة إسرائيل وإدارة بايدن تجاه إيران، جاء فيه:

- بمجرد دخول الرئيس المنتخب بايدن للبيت الأبيض، سيتعين على إسرائيل العمل مع رئيس من المتوقع أن تختلف سياسته تجاه إيران عن سياسة إدارة ترامب.
- لقد قدمت كل من الإدارتين القادمة والراحلة التزاماً أساسياً متطابقاً: منع إيران من الحصول على أسلحة نووية. علاوة على ذلك، فإنهم يختلفون حول كيفية تحقيق الهدف، وكيفية التعامل مع برنامج الصواريخ الإيراني والعناصر السلبية الأخرى للسلوك الإيراني في المنطقة، والتي لم يتم تناولها في خطة العمل الشاملة المشتركة.
- بالنسبة إلى الرئيس المنتخب، تتمثل الخطوة الأولى في العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة ورفع العقوبات عن إيران، على أن تتبعها مفاوضات حول قضايا أخرى، مع تعزيز إمكانية تجديد العقوبات وحتى القيام بعمل عسكري.
- بدلاً من إفساد العلاقات مع الإدارة الجديدة والانغماس في مواجهة محكوم عليها بالفشل (كما حدث أثناء إدارة أوباما)، لا ينبغي لإسرائيل أن تعارض سياسة إدارة بايدن. بل عليها الانخراط في حوار مع الإدارة للتأثير على أجندة المفاوضات بعد عودة الولايات المتحدة إلى الصفقة، مع الإصرار على أن الأولوية القصوى هي منع إيران من الحصول على أسلحة نووية، حتى على حساب قضايا أخرى.



نشر INSS مقالاً عن تدايعات العودة للاتفاق النووي على إسرائيل وجاء فيه:

● شدد أعضاء كبار في الإدارة الأمريكية المقبلة على أنهم يعتزمون تعزيز عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي مع إيران، وكذلك رفع العقوبات، إذا عادت إيران إلى التزاماتها بموجب الاتفاقية.

● من جهتها، أوضحت إيران أنه لا مجال للتفاوض على اتفاق معدّل، ورفعت بالفعل مستوى تخصيص اليورانيوم في فوردو إلى 20 في المائة، كوسيلة للضغط على بايدن.

يبدو أن إسرائيل اختيرت في الوقت الحالي لتحدي الإدارة القادمة علناً بشأن سياستها تجاه إيران، بدلاً من تبني سياسة تسمح لها من ناحية بتقديم تحفظات مشروعة، ومن

ناحية أخرى لتقديم مقترحات بناءة. ومنها،

يمكن تشجيع واشنطن على اتخاذ خطوات

وسيلة من شأنها أن تترك لها قوة ضغط

للمستقبل، وحثها على اشتراط رفع

العقوبات بالتزام إيران بالحوار بشأن تحسين

الاتفاقية.

● ومع ذلك، فكلما عارضت إسرائيل بقوة

وبصخب سياسة الإدارة، زاد احتمال أن

تسارع الإدارة إلى تحقيق نواياها مع إيران من

أجل إثبات الوقائع على الأرض. في كلتا

الحالتين، لا فائدة من العودة إلى النهج الذي فشل بالفعل في الماضي، على أمل التوصل إلى نتيجة أفضل هذه المرة.

● من المتوقع أن تحدد السلوك والمبادرات الإسرائيلية الناشئة إلى حد كبير طبيعة

العلاقات بين البلدين بمرور الوقت، ومستوى اهتمام الولايات المتحدة بمواقف إسرائيل،

ودرجة تأثير إسرائيل على استراتيجية الولايات المتحدة.



نشر CSIS تقريراً عن المساعدة الأمريكية على الاستقرار وسط المنافسة الجيوسياسية في

شرق سوريا وجاء فيه: **با لنسبة**

● للولايات المتحدة، تمثل المساعدة المدنية لتحقيق الاستقرار في الدول الهشة أداة مهمة محتملة في سياق المنافسة الجيوسياسية لأن دعم الجهات الفاعلة السياسية المشروعة محلياً يساعدهم في الوقوف ضد التدخل الخارجي. في شرق سوريا، سعى صانعو القرار السياسي الأمريكيون إلى الاستفادة من جهود تحقيق الاستقرار لمواجهة النفوذ الإيراني والروسي، مما أدى إلى نجاح محدود ومعضلات أخلاقية.

● من أجل أن تكون مساعدات الاستقرار وسيلة فعالة لتعزيز المصالح الأمريكية وسط المنافسة الجيوسياسية، تحتاج الولايات المتحدة إلى تطوير استراتيجية استقرار مرتبطة بحالة سياسية نهائية قابلة للاستمرار والالتزام بمشاركة موثوقة أكثر وطويلة الأجل.



نشر معهد الشرق الأوسط مقالاً عن التعاون المتوقع بين الولايات المتحدة وأوروبا في الشرق الأوسط، جاء فيه:

يمكن للرئيس المنتخب أن يتوقع أن يكون محل ثقة في أوروبا، حتى قبل أن يتضح نهج السياسة الخارجية لإدارته. عندما يتخذ الرئيس ترامب قرارات مهمة بشأن سياسة الشرق الأوسط، لم يقتصر على عدم مراعاة مواقف ومصالح شركائه الأوروبيين فحسب، بل تجاهلها علناً. وقد تجلى ذلك، على سبيل المثال، عندما انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، ونقلت سفارتها من تل أبيب إلى القدس، وسحبت قواتها في سوريا، وأصبحت منحازة بشكل واضح لصالح إسرائيل على حساب الفلسطينيين. من المتوقع أن يتخذ بايدن نهجاً مختلفاً تجاه هذه القضايا، ومن المرجح أن تكون أهدافه وسياساته أقرب إلى أهداف وسياسات أوروبا والاتحاد الأوروبي.

سئم معظم القادة الأوروبيين من الطريقة التي تدير بها إدارة ترامب السياسة الإقليمية. لقد تباعد الجانبان فيما يتعلق بالعديد من القضايا الرئيسية، لذلك هناك حاجة ملحة لبداية جديدة وإعادة ضبط في علاقة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.



أعطى انتخاب بايدن مسؤولي الاتحاد الأوروبي سبباً للاعتقاد بأنه في عام 2021، ستلتقي المصالح الأوروبية والأمريكية في الشرق الأوسط مرة أخرى، مما يذكر بالآمال التي رحبت بها أوروبا بانتخاب باراك أوباما في عام 2008 ودعمها لسياساته تجاه أوروبا والشرق الأوسط.

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

مؤسسة دراسات واستشارات مستقلة، تأسست في سورية/حلب، في عام ٢٠١٤م، يُعنى المركز بالدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل في منطقة الشرق الأوسط، ويعطي اهتماماً خاصاً بالقضية السورية، وتطورات الأحداث فيها، وكل ما يرتبط بذلك من أوضاع سورية وعربية ودولية.

يهتم المركز ببث الوعي محلياً وإقليمياً ودولياً حول واقع الأحداث في الشرق الأوسط وسورية على وجه الخصوص، ويحرص على إمداد أصحاب القرار والمعنيين بالمواد المعرفية بمختلف أشكالها التي تعينهم على اتخاذ القرار المناسب، وفي هذا الإطار فإن المركز يعتبر أن من مهماته الأساسية بناء قاعدة معلومات شاملة وفق الطرق والأساليب العلمية والتقنية الحديثة، ووضعها في خدمة الباحثين ومتخذي القرار.

يعمل المركز مع نخبة من العلماء والخبراء والمتخصصين لإصدار الدراسات والأبحاث العلمية والتقارير، ملتزماً بالمنهجية العلمية والموضوعية.

